

يجب أن تكون حقوق الإنسان في جوهر الإنعاش الاقتصادي

لا يزال العالم يعيش فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في عام 2008، من دون أن يلوح في الأفق أيُّ انتعاش حقيقي. فالالتزام الثابت باحترام موجبات حقوق الإنسان المضمّنة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، الملزمة قانوناً وحمائتها وإحفاها، وحده يمكنه أن يؤمّن مع ما ورد في جوهر الاتفاقيات الدولية الأساس للإصلاحات التي تضمن اقتصاداً عالمياً أكثر استدامةً ومرونة وعدلاً. وعلى قادة «مجموعة العشرين» تنفيذ الإصلاحات الآيلة إلى الحيولة دون تقويض النشاط المضارب في الأسواق المالية التمتع بحقوق الإنسان. كما ينبغي عليهم، أيضاً، أن يتوافقوا على زيادة الضغط المالي على القطاع المصرفي والتعاون على تعزيز الشفافية والمساءلة المشتركة في تعبئة العائدات.

العموم- مزيداً من الضرائب الارتدادية وغير المباشرة، الأمر الذي رفع الضغط المالي على نحو غير متناسب على كاهل الأسر الأكثر فقراً والأسر ذات الدخل المتوسط.

ويشكّل حجم المؤسسات المالية وتعقيدها مسألة ضاغطة أخرى. فالشركات المالية الكبيرة، وبعضها يعمل ضمن صيغ قانونية تتجاوز العشرات، قاومت بنجاح الدعوات إلى خفض مستوى تعقيدها أو حجمها. ذلك، أنه في وسعها التربُّع من التشوُّشات الضريبية والقانونية ما أمكنها، فيما يحُدُّ تعقيدها وحجمها من فرص إمكان حلّ المخاطر الناجمة بنجاح، من دون حدوث انقطاعات حيوية في الأنشطة المصرفية إذا ما وقع انهياراً ما. فعلى «مجموعة العشرين» أن تتخذ إجراءات تتصدى بها لهذه المشكلة كونها ترتبط بالمؤسسات المالية ذات الأهمية المنهجية، بما في ذلك من خلال التدخل القانوني لاختراق تلك الشركات الكبيرة. ومن المهم، بوجه خاص، أن توافق البلدان الأعضاء في «مجموعة العشرين» على تبني فرض ضريبة على العمليات والتحويلات المالية، وإعلان التزامها الواضح باستخدام هذه العائدات المتولدة لإحفاق موجبات حقوق الإنسان وتبليتها. فعلى الحكومات أن تُقرَّ اتخاذ خطوات واضحة وحازمة للتعاون الدولي بغية ضمان الشفافية والمسؤولية المشتركة في تعبئة العائدات المحليّة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات أن تعزّز التشريعات المصرفية التي تعترف بالكامل بواجبات الدول في الحيولة دون وقوع أيّ انتهاكات من جانب لاعبي القطاع الخاص - بما فيه القطاع المالي - لحقوق الإنسان وحمائتها، وتوفير التعويضات اللازمة عن ذلك، كما ينبغي على الحكومات، في المدينين القريب والمتوسط، أن تمكّن بشكل كامل من اعتبار قوننة الخدمات المصرفية وتنظيمها أداةً ضروريةً وأساسيةً لتعزيز تمثُّع الجميع بحقوق الإنسان.

العشرين» (في مدينة «كان») فرصاً عملانية عدّة للحكومات -فرادى أو مجتمعة- لاختيار مسارات بديلة قائمة على حقوق الإنسان لإشاعة انتعاش اقتصادي مستدام.

مسائل وتوصيات

تسوُّعُ جدية المشكلات التي تهدد الاقتصاد العالمي اليوم ردة فعل منسجمة ومنسقة من قبل بلدان «مجموعة العشرين» لتحفيز اقتصاداتها. فقد شكّل التحرك قبل الأوان الصحيح نحو اعتماد سياسات صارمة، وكذلك التقليل المتساوق للمطالب الكتلية، الأسباب الرئيسية الكامنة وراء سقوط العالم مجدداً في الأزمة الاقتصادية. فهذه السياسات تهدد بالاستمرار في حرمان الناس من الوصول إلى المال والوظائف والخدمات؛ فيما ترفض حكوماتهم، على الأغلب، بناء نظمٍ عادلة للقطاع الخاص ليشارك في تحمّل أعباء هيكلة الدين العام.

هذا، وتوفّر معايير حقوق الإنسان ومبادئها إطار عمل لتصميم إجراءات التحفيز الاقتصادي وتنفيذها، بحيث تتسم بالتشاركية والشفافية والمسؤولية واللاميز. وينبغي على «مجموعة العشرين» أن تضمن تنفيذ تلك الإجراءات الموضوعية ضمن إطار عمل حقوق الإنسان المذكور. وإنّ اعتماد إجراءات من دون تقويم مناسب لتأثيراتها ليس بالأمر المرغوب، ولاسيما عندما تطبع الموازنات العامّة بآثار جديدة للاستفادة من مجازفة القطاع الخاص. ومن بين الإجراءات التي ينبغي اعتمادها لضمان الاستفادة من هم أكثر حاجةً من الانتعاش برامج البنية التحتية العامّة الحساسة من الناحيتين الجنوسية والبيئية.

ولا يمكن تحقيق واجبات الحكومات -القاضية باتخاذ خطوات لاضطلاعها بمسؤولياتها في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية- من دون تقويم دقيق ومتأن للمساهمة التي يقدمها القطاع المالي إلى الموازنات العامّة من خلال الضريبة. فقد عنى تحرير الرأسمال على مدى العقدين-الثلاثة عقود الماضي -على وجه

بيان المجتمع المدني¹

منذ أكثر من ثلاث سنوات على بداية الأزمة المالية يواجه الاقتصاد العالمي سيناريو مستقبلياً ملتبساً وغامضاً. إذ لا يبدو أن العالم اقترب من نقطة إنعاش حقوق الإنسان عقب ما أحدثته الأزمة المالية. فالفقر واللامساواة تزايدتا، ولم يؤدّ النمو الاقتصادي، حيث استقر، إلى خلق مزيد من فرص العمل أو إلى أجور أعلى، بل توزّع على نحوٍ مجحف على قطاعات المجتمع الأكثر ثراء. وفيما يستعدّ العالم لمواجهة انكماش اقتصادي آخر، لن يكون في إمكان البلدان والأسر التغلّب على الوضع الناجم عن الركود الأخير، الأمر الذي يجعلهم يعيشون وضعاً أسوأ ترفده عواقب سلبية تمسّ أساس حقوق الإنسان في كل البلدان، الغنية والفقيرة، على حدّ سواء.

تتطلب حقوق الإنسان في الدول المضمّنة في قانون الحقوق الدولي أن تعتمد الحكومات بعناية إلى تقويم مختلف خياراتها ومناهج عملها حيال العواقب التي تشهدها هذه الحقوق، وذلك بطرق شفافة وتشاركية ولاتمييزية ومسؤولة. وحده الالتزام الثابت باحترام موجبات حقوق الإنسان المضمّنة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وفي جوهر الاتفاقيات الدولية وحمائتها وإحفاها يمكنه تأمين الأساس للإصلاحات التي تضمن اقتصاداً عالمياً أكثر استدامةً ومرونةً وعدلاً.

فالحرمان من حقوق الإنسان واسع النطاق النابع من الأزميتين المالية والاقتصادية ليس حتمياً أو لا يمكن تجنبه، كما أنه ليس أيضاً ظاهرة طبيعية. وتوفّر أجنحة «مجموعة

1 معدّل من بيان المجتمع المدني المشترك المقدم إلى قادة «مجموعة العشرين» حول شمول حقوق الإنسان في عملية التنظيم المالي (تشرين الأول / أكتوبر 2011). وللاطلاع على نص البيان الكامل وقائمة المنظمات الموقّعة عليه يرجى زيارة الموقع الشبكي التالي:

<www.coc.org/rbw/g20-asked-uphold-human-rights-responsibilities-financenovember-2011>